

عتبر يوم 18 فبراير يوماً وطنياً للسلامة الطرقية وقد خلد هذه السنة تحت شعار «لنغير سلوكنا» الشيء الذي أتاح الفرصة للمتدخلين والفاعلين إبتداءً من أول شهر فبراير تنظيم مجموعة من التظاهرات وتنشيط عمليات حول السلامة الطرقية . وتتجدر الإشارة إلى أنه تم توجيه نداء إلى السلطات العمومية والمحلية ووسائل الإعلام وفعاليات المجتمع المدني قصد التعبئة والمساهمة في المجهودات المبذولة من أجل تكريس الوعي الجماعي بضرورة إحداث تغيير في سلوك السائقين ومستعملي الطرق . هذا وفي نفس السياق سبق أن أصدر جلاله الملك محمد السادس توجيهاته للمسؤولين المعنيين مباشرة من أجل فرض إحترام قانون السير من طرف مختلف فئات مستعملي الطريق ووقف التزيف على الطرق الذي يتسبب في عدد كبير من القتلى والجرحى وتشريد عدد من الأسر . وتفيد احصائيات رسمية أن حوادث السير خلفت في المغرب 3878 قتيلاً وأكثر من 15 ألف مصاب بجروح خطيرة سنة 2003، وذلك بكلفة اجتماعية واقتصادية تعادل 2,5% من الناتج الداخلي الخام أي ما يوازي 11 مليار درهم سنويًا . وتهدف الخطة الاستراتيجية المندمجة لسلامة الطرق إلى تحدّد في سبع نقاط إلى التنسيق والتدبّر المندمج لسلامة الطرق وإجراء اصلاحات تشريعية وتقوية المراقبة والجزاء، كما أنها ترمي إلى تأهيل السائقين واصلاح نظام امتحانات الحصول على رخصة السيادة وتحسين البنية التحتية الطرقية والطرق بالوسط الحضري وتأهيل مصالح المستعجلات والاسعاف وتنظيم حملات التحسين . وتختلف حوادث السير في المغرب 10 قتلى يومياً و 114 جريحاً كل يوم . وعلمون أن قانوناً جديداً للسير سيعرض قريباً على طاولة الحكومة للمصادقة عليه، كما أن المرسوم المتعلق بإجبارية استعمال حزام السلامة بالمدار الحضري صدر بالجريدة الرسمية في 3 فبراير ويتضمن عدداً من المقتضيات من ضمنها ضرورة استعمال حزام السلامة بالنسبة للمقاعد الأمامية داخل المدن وفي جميع المقاعد خارج المدن، كما أن النص يمنع استعمال الهاتف النقال أثناء السيادة والذي يدوره يسبب حوادث للسير ويمتنع ركوب الأطفال أقل من عشر سنوات بالمقاعد الأمامية . ودخل النص المثار إليه حيز التنفيذ منذ تاريخ صدوره بالجريدة الرسمية . وينظر أن الاحصائيات المؤقتة للجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير سجلت انخفاضاً في عدد حوادث السير خلال السنة المنصرمة 2005 بنسبة 4%، وأنخفض عدد القتلى بـ 43% وعدد المصابين بجروح خطيرة بـ 67,9% وعدد المصابين بجروح خفيفة بـ 73%، إن خطورة ما أصبح يجري بشوارع وطرقات مختلف جهات المملكة يفرض تحسيس كل فرد في المجتمع أنه مسؤول عن مكافحة حوادث السير والعمل من أجل الحد منها وأنه أصبحت حرباً حقيقة . وهو ما يعني أن الحملة التحسيسية والتواصلية الحالية يجب أن يجعلها مستمرة ودائمة وأن كل واحد منا أصبح معرضاً لحوادث السير ولأنه من نجعل من طرقنا ومسنقاً للدماء وعائناً أمام تحقيق تطلعاتنا التنموية في المجالات الاقتصادية والسياحية .